جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قســــم الحقــــوق

الاجابة النموذجية لامتحان السداسي الأول في مقياس القانون الدولي الخاص

السؤال الأول: 5 نقاط

1. الشروط التي يتطلبها القانون الجزائري لإمكانية إبرام عقد زواج رائد و رقية في الجزائر

جاء في نص المادة 71 من قانون الحالة المدنية أنه يختص بعقد الزواج ضابط الحالة المدنية ...الذي يقع في نطاق دائرته محل اقامة طالبي الزواج ... منذ شهر واحد على الاقل... و لا تطبق هذه المهلة على المواطنين "

1. القانون الواجب التطبيق على صحة هذا الزواج هو :

بموجب احكام المادة 11 ق م ج تخضع الشروط الموضوعية لصحة الزواج للقانون الوطني لكل من الزوجين ، و عليه فلابد هنا من تطبيق احكام القانون التونسي باعتباره قانون جنسية الزوجة ، اما بالنسية للزوج فيخضع لاحكام القانون الجزائري على اعتبار ان عديم الجنسية بموجب نص المادة 222 ق م ج يخضع لقانون الموطن او مكان الاقامة و هو الحال بالنسبة للزوج رائد

و يعتمد القاضي في تطبيقه للقانونين الجزائري و التونسي اما تطبيقا توزيعيا او تجميعيا على القاعدة " الشروط التي تهدف لحماية الفرد تطبق تطبيق توزيعي و تلك التي تهدف لحماية الاسرة تطبق بشكل تجميعي

و بالتالي يطبق القانون التونسي و الجزائري في نفس اما تطبيق توزيعي او تجميعي بحسب الشرط

1. لا لن يؤثر ذلك على تحديد القانون الواجب التطبيق على صحة زواج رائد و رقية

التعليل : لاختلاف موضوع الاتفاقية عن موضوع النزاع من جهة و على اعتبار ان الاتفاقية تتعلق بالعلاقات بين مواطني الدولتين الجزائر و تونس في حين ان النزاع بين عديم الجنسية و تونسية

السؤال الثاني: 3نقاط

موضوع القانون الدولي الخاص الذي ينظم وضعية "أميمة" بالنسبة للالتحاق بالوظيفة :هو موضوع مركز الاجانب

ينظم هذا الموضوع مركز اﻷﺠﻨﺒﻲ ﻓﻲ اقليم الدولة التي يقيم فيها ،من خلال ﻤﺠﻤوعة من القواعد القانونية التي تحدد حقوقه و واجباته بدءا بتبيان حقه في دخول اقليم الدولة و الاقامة وصولا الى مختلف النشاطات و الوظائف التي يمكن له الالتحاق بها ، هذا و تأخد العديد من الدول عند تنظيمها لهذا الموضوع بمبدأ المعاملة بالمثل .

السؤال الثالث : 6نقاط

وفقا لدراستك لقواعد الإسناد في القانون الجزائري ، حدد القانون الواجب التطبيق على المسائل التالية :

1. نزاع بخصوص النظام القانوني لشركة اسبانية تمارس نشاط ثانوي في الجزائر :القانون الواجب التطبيق هو القانون الجزائري بموجب احكام المادة 10/04 ق م ج
2. نزاع بخصوص حق الشخص في التمتع باسم شخصي :يكيف الاسم على أنه من عناصر الحالة المدنية للأشخاص و عليه فالقانون الواجب التطبيق في هذه الحالة هو قانون جنسية الشخص و هو ما نصت عليه المادة 10/01 ق م ج .
3. نزاع بخصوص تعيين أموال التركة : يكيف موضوع تعيين التركة ضمن فئة الميراث ،و عليه القانون الواجب التطبيق بناء على أحكام المادة 16 ق م ج هو :قانون جنسية المتوفى وقت وفاته
4. نزاع بخصوص النظام المالي للزوجين : يكيف هذا الموضوع ضمن فئة أثار الزواج و عليه فالقانون الواجب التطبيق بموجب أحكام المادة 12/01 هو قانون جنسية الزوج وقت ابرام عقد الزواج

السؤال الرابع : 3نقاط

فئة الاسناد : الاثار المالية للزواج

نوعها : بسيطة

ضابط الاسناد : الضوابط في هذه القاعدة متعددة كالتالي :

ضابط اإسناد أصلي : مكان إبرام عقد الزواج

ضوابط إسناد متعددة واردة على سبيل الاختيار : قانون الموطن المشترك للزوجين أو القانون الوطني المشترك .

**السؤال الخامس :**  المقصود بالعنصر الاجنبي

تعدي احد عناصر العلاقة القانونية لحدود الدولة الواحدة : الاطراف ، المحل ،السبب

الاطراف : الاختلاف في الجنسية بين أطراف النزاع مثال : عقد زواج بين جزائري و مصرية

المحل : وجود محل التعاقد في دولة أجنبية مثال : عقد بين جزائريين بخصوص سلعة موجودة في اسبانيا

السبب : و يقصد به هنا سبب نشوء الحق / وليس الدافع او الباعث للتعاقد / مثال : ابرام عقد بيع بين جزائري و اردني في فرنسا .